# التقرير الأولي لنشاط الهيئة التونسية للاستثمار لسنة 2021

# الفهرس


## الباب الأول: الإطار التنظيمي

- النشأة ..... 4
- الإطار القانوني للاستثمار ..... 5
- المهام والمسؤوليات ..... 8
- الحوكمة اوالتصرف صلب الهيئة ..... 9

## الباب الثاني: نشاط ومشاريع الهيئة لسنة 2021

- نشاط الهيئة لسنة 2021 ..... 12
  - ✓ في مجال الإحاطة بالمستثمرين ..... 12
  - ✓ في مجال اسناد المنح والحو افز ..... 24
  - ✓ في مجال تقييم ومر اقبة المنح والحو افز ..... 27
  - ✓ في مجال سياسات الاستثمار والاصلاحات ..... 30
  - ✓ في مجال الاتصـــــال وتنظيم التظاهرات ..... 33
- مشاريع و إنجازات الهيئة لسنة 2021 ..... 39

## الباب الثالث: التصرف الإداري والمالي للهيئة

- الميزان الاجتماعي ..... 48

## الباب الرابع: برنامج عمل الهيئة لسنة 2022

- برنامج عمل الهيئة لسنة 2022 ..... 51
- الملاحق ..... 52

# الباب الأول:

# الإطار التنظيمي

# النشأة

تم إحداث الهيئة التونسية للاستثمار بمقتضى الفصل 13 من القانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار . كما ضبط الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 التنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار

وتعتبر الهيئة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية وتعمل تحت إشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

تخضع الهيئة لقواعد التشريع التجاري فيما لا يتعارض مع أحكام القانون عدد 71 لسنة 2016. غير أنها لا تخضع لأحكام القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخ في غرة فيفري 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

استنادا لأحكام الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المشار إليه تقترح الهيئة على المجلس الأعلى للاستثمار السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص، كما تتولى متابعة تنفيذها وتجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار. كما تتولى الهيئة النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار .

وفقا للفصل 15 من القانون المذكور أعلاه تضطلع الهيئة عبر مخاطبها الوحيد باستقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية، والقيام لفائدته بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار. إضافة لهذا تتولى الهيئة تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حلها بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.

ويتم التصريح بعملية الاستثمار المباشر وعملية التكوين القانوني للمؤسسات وفق إضبارة وحيدة، ويسلّم المخاطب الوحيد للمستثمر شهادة في إيداع تصريح بالاستثمار ووثائق بعث أو توسعة المؤسسة للمستثمر في أجل يوم عمل من تاريخ إيداع التصريح مرفقا بجميع الوثائق المطلوبة

هذا وقد انطلق عمل الهيئة منذ جانفي 2018 كمخاطب موحد يعنى بإسداء الخدمات الخاصة ببعث المؤسسات. وقد تم التدشين الرسمي للهيئة، يوم 07 فيفري 2018، وهو موعد تزامن مع الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار، الذي ترأسه رئيس الحكومة يوسف الشاهد.

# الإطار القانوني للاستثمار

بدأت الهيئة التونسية للاستثمار في دراسة المشاريع، التي تتجاوز قيمتها الاستثمارية 15 مليون دينار. وتعمل الهيئة على حل إشكالية "صمت الإدارة التونسية" تجاه المستثمرين الجدد وتعتبر المخاطب الوحيد لهم وتقوم بكل الإجراءات مع مختلف الإدارات المعنية لاستكمال مراحل إرساء المشاريع في شتى القطاعات وذلك في أقصر الآجال. كما تعنى الهيئة خاصة بالمشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية.

يعتبر الاستثمار الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية وتبعا لذلك عرفت بلادنا تطورا لقوانين الاستثمار بداية بمجلة تشجيع الاستثمارات الصادرة **بالقانون عدد 120 لسنة 1993 بتاريخ 27 ديسمبر 1993** وصولا الى **القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016** المتعلق بقانون الاستثمار والذي رافقته العديد من الإصلاحات الشاملة وذلك في سبيل الانخراط في المحيط الاقتصادي الدولي واعداد بيئة أعمال قادرة على استقطاب استثمارات وإنشاء مشاريع تنموية كبرى.

## قانون الاستثمار

**القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار كما تم تنقيحه بالقانون عدد 1 لسنة 2017 المؤرخ في 3 جانفي 2017 المتعلق بقانون المالية التكميلي**

دخل قانون الاستثمار حيز التطبيق في **غرة أفريل 2017** وذلك بالتوازي مع صدور اوامره التطبيقية، ويعد قانون الاستثمار خطوة الى الامام لتحسين الواقع الاقتصادي وخلق الثروة واحداث مواطن شغل جديدة والرفع من كفاءة الموارد البشرية.

ويهدف هذا القانون إلى النهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني خاصة عبر: الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتصديرية والمحتوى التكنولوجي للاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي وتنمية القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق تنمية جهوية مندمجة ومتوازنة، وتحقيق تنمية مستدامة.

ويتضمن قانون الاستثمار العديد من الاجراءات التي تكرس مبدأ حرية الاستثمار من خلال حذف عدة تراخيص تتعلق بالنشاط الاقتصادي. كما يضبط آجال اسناد التراخيص واسباب رفضها الى جانب مراجعة كراسات الشروط وتبسيط الاجراءات الادارية لفائدة المستثمر.

يضمن هذا الإطار القانوني للمستثمر، خاصة، حرية التقاضي واللجوء الى التحكيم في صورة عدم التوصل الى حلول صلحيه وتكريس مبدأ حرية تحويل الاموال الى الخارج بالنسبة للمستثمر الاجنبي. كما يوفر هذا الإطار القانوني للاستثمار عديد الحوافز ومنها بالخصوص منح الاستثمار التي تستهدف مناطق التنمية الجهوية والقطاعات ذات الاولوية ومنحة القطاع الفلاحي والصيد البحري. كما تهم هذه الحوافز، منحة الاداء الاقتصادي المتعلقة بالاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الانتاجية ومنحة تطوير القدرة التشغيلية ومنحة التنمية المستدامة.

## قانون عدد 47 لسنة 2019 مؤرخ في 29 ماي 2019 يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار

ويهدف هذا القانون الى دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات المستوجبة لبعث المؤسسات الاقتصادية وتيسير طرق تمويلها ودعم حوكمة الشركات وشفافيتها. وتلتزم الهياكل العمومية بموجب هذا القانون في معاملاتها مع المستثمرين بمبادئ الشفافية وبتبسيط الإجراءات وتقليص الآجال واستعمال وسائل الاتصال الحديثة.

### أمر حكومي عدد 388 لسنة 2017 المتعلق بتركيبة المجلس الأعلى للاستثمار والهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار:

**الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار وللصندوق التونسي للاستثمار وقواعد تسييره.**

ضبط هذا الأمر الحكومي تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه، كما يضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والصندوق التونسي للاستثمار.أمر حكومي عدد 572 لسنة 2017 مؤرخ في 20 جوان 2017 يتعلق بإتمام الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 المتعلق بضبط تركيبة المجلس الأعلى للاستثمار وطرق تنظيمه وبالتنظيم الإداري والمالي للهيئة التونسية للاستثمار والذي تضمّن إضافة الوزير المكلف بالشؤون الخارجية ضمن تركيبة المجلس.

### أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات:

**أمر حكومي عدد 389 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار**

يضبط هذا الأمر الحكومي:

- نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمنح والأنشطة المعنية بها المنصوص عليها **بالفصل 19 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه،
- المشاريع ذات الأهمية الوطنية وسقف منحة الاستثمار المخولة لها المنصوص عليها **بالفصل 20 من قانون الاستثمار** المشار إليه أعلاه،

- نسب وأسقف وشروط الانتفاع بالمساهمات في رأس المال المنصوص عليها بالفصل **18 من قانون الاستثمار**،
- شروط وطرق الحصول على القروض العقارية الفلاحية طبقا لأحكام **الفصل 27 من قانون الاستثمار**،
- أنموذج الاضبارة الوحيدة وقائمة الوثائق المرفقة بها وإجراءاتها المنصوص عليها **بالفصل 15 من قانون الاستثمار**.

## أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية:

**أمر حكومي عدد 390 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017**

يتعلق هذا الأمر بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية ويضبط تنظيمها وطرق سيرها في إطار تطبيق أحكام **الفصل 4 من قانون الاستثمار**. كما يضبط هذا الأمر التصنيفة التونسية للأنشطة المنصوص عليها **بالفصل 2 من قانون الاستثمار**.

## أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 المتعلق بضبط القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية:

**أمر حكومي عدد 417 لسنة 2018 مؤرخ في 11 ماي 2018 يتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لترخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز**

يهدف هذا الأمر الحكومي إلى ضبط إجراءات تطبيق أحكام الفصلين 4 و9 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.

# المهام والمسؤوليات

طبقا للفصل 7 من الأمر الحكومي عدد 388 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2018 تتولى الهيئة القيام خاصة بالمهام التالية:

✓ 1اقتراح السياسات والإصلاحات ذات العلاقة بالاستثمار على المجلس الأعلى للاستثمار وذلك بالتشاور مع الهياكل الممثلة للقطاع الخاص ومتابعة تنفيذها وكذلك تجميع المعلومات المتعلقة بالاستثمار ونشرها وإعداد التقارير التقييمية حول سياسة الاستثمار.

✓ الإشراف على عمليات الاستثمار وذلك بالقيام بما يلي:

- استقبال المستثمر وتوجيهه وإرشاده بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية عبر "مخاطب وحيد للمستثمر"، المنصوص عليه بالفصل 15 من قانون الاستثمار المشار إليه أعلاه؛
- القيام لفائدة المستثمر بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسة أو التوسعة وبالحصول على التراخيص التي تستوجبها مختلف مراحل الاستثمار؛
- إسناد التراخيص وفق الشروط الواردة بأحكام الفصل 4 من قانون الاستثمار؛
- النظر في مطالب الانتفاع بالمنح وإقرار إسنادها بناء على تقرير فني يعده الهيكل المعني الذي يتابع إنجاز الاستثمار؛
- تلقي عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات المطروحة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها واقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات الواردة والأعمال التصحيحية صلب تقاريرها التقييمية.

✓ تأمين الكتابة القارة للمجلس الأعلى للاستثمار.

وتتولى الهيئة خاصة:

- إعداد جدول أعمال المجلس والملفات المعروضة عليه؛
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس وتوصياته؛
- حفظ الوثائق المتصلة بالملفات المعروضة على المجلس ومداولاته؛
- إعداد تقرير سنوي حول نشاط المجلس.

✓ دراسة المشاريع ذات الأهمية الوطنية المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار وتقييمها واقتراح الحوافز لفائدتها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار.

# الحوكمة والتصرف صلب الهيئة

عملت الهيئة على تركيز الأدوات والهياكل اللازمة للحوكمة الرشيدة. وتتمحور حوكمة الهيئة حول الأعمدة الرئيسية التالية: رئيس الهيئة، مجلس الهيئة، المجلس الاستراتيجي للهيئة، الجهاز التنفيذي للهيئة، ومجموعة من اللجان المنبثقة عن مجلس الهيئة منها اللّجنة الدّائمة للرّقابة والتدقيق ولجنة الانتداب والتأجيرولجنة الصفقات.

كما تمّ كذلك إحداث خلية الحوكمة الرشيدة صلب الهيئة بمقتضى مقرر بتاريخ 21 أكتوبر 2019 و ذلك تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 مؤرّخ في 12 أوت 2016 يتعلّق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها. وتتمثّل مهامها أساسا في ما يلي :

- السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل،
- العمل والمساهمة في وضع البرامج والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وخطط العمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات المعتمدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد،
- نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على احترام مدونات السلوك وأخلاقيات المهنة وحسن تطبيق أدلة الإجراءات،
- تنظيم الندوات ذات العلاقة بالحوكمة والوقاية من الفساد، وتمثيل الهيئة لدى الهيئات والهياكل المعنية بالحوكمة ومكافحة الفساد،
- إبداء الرأي في برامج التكوين وتعزيز قدرات الأعوان بالهيئة خاصة في مجال الحوكمة والوقاية من الفساد،
- اقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وفقا لمبادئ الحوكمة،

وفي نفس هذا الإطار قامت الهيئة بصياغة ميثاق خاصّ بالحوكمة الرّشيدة يتمثّل في مدوّنة سلوك لأعوان الهيئة ينصّ على التحلّي بالنّزاهة واحترام القانون والالتزام بتقديم خدمات ذات جودة عالية للمستثمرين. وقد تم امضاء المدونة من قبل جميع الأعوان.

## خلية الحوكمة الرشيدة

وقد تم خلال السنة المنقضية متابعة التوصيات المنبثقة عن تقرير حوكمة أعمال الهيئة التونسية للاستثمار والذي تضمن تشخيصا للإشكاليات التي مثلت عائقا أمام الهيئة لإنجاز المهام الموكلة لها بموجب قانون الاستثمار ونصوصه التطبيقية والمرتبطة أساسا بالنصوص التشريعية المحدثة للهيئة والمنظمة لعملها. كما شملت أعمال المتابعة تقييما لعمل وتركيبة ومهام كافة المجالس واللجان صلب الهيئة.

## النفاذ للمعلومة

وتنفيذا لمتطلبات الخطة الوطنية الرامية إلى تمكين المتعاملين مع الإدارة من الإطلاع على بياناتها ووثائقها إرساء منظومة للنفاذ إلى الوثائق التي تنتجها الهيئة، ماعدا المستثناة من النشر، أوكلت الهيئة لقطب تقييم ومراقبة المنح والحوافز مهمة النفاذ إلى المعلومة والعمل على تحديد المعطيات الموجب نشرها طبقا لمنشور رئاسة الحكومة عدد 19 المؤرخ في ماي 2018.

وقد ورد على الهيئة في هذا الإطار عدد **03** طلبات نفاذ الى المعلومة تم معالجتها من قبل قطب تقييم ومراقبة المنح والحوافز وهي كالآتي:

| العدد | التاريخ | المستفيد |
|---|---|---|
| **2021/01** | 2021/07/15 | مرصد رقابة |
| **2021/02** | 2021/08/16 | مرصد رقابة |
| **2021/03** | 2021/09/17 | مرصد رقابة |
| **2021/04** | 2021/12/03 | شركة جودة بلوس |

# الباب الثاني:

# نشاط ومشاريع الهيئة لسنة 2021

## الإحاطة بالمستثمرين ومعالجة العرائض:

قام قطب الإحاطة بالمستثمر إلى حدود شهر ديسمبر 2021 بمعالجة 122 عريضة واردة على الهيئة وقد تمّ التوصل لحل 46عريضة وتتوزع العرائض حسب نوعية الإشكال المطروح

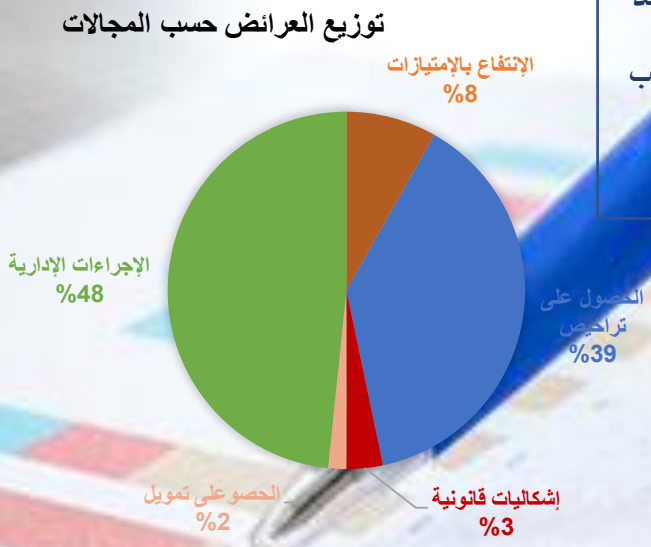


## تقدم إنجاز الخدمات المقدمة للمستثمر عن بعد و المنظومة الإلكترونية لمعالجة الملفات:

ساهم قطب الإحاطة بالمستثمر في اتمام إنجاز مشروع المنصة الإلكترونية للهيئة بهدف تقديم الخدمات عن بعد لفائدة المستثمر مما يساهم في تقريب الخدمة للمستثمر ويتماشى مع إستراتيجية الدولة لإرساء إدارة إلكترونية من خلال الإشراف والمصادقة على مختلف مراحل تطوير الخدمات التي يسديها لفائدة المستثمر

## معالجة مطالب المستثمرين في الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية

في إطار تطبيق احكام كل الفصول والأوامر و التي تنظم حالة تعهد الهيئة التونسية للاستثمار بمطالب الحصول على التراخيص الإدارية وتلك المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية في صورة سكوت الإدارة المعنية و انقضاء الآجال القانونية المتعلقة بإسناد التراخيص المذكورة، قامت مصالح الهيئة المعنية بالتراخيص بجملة من الإجراءات لتفعيل خدمة معالجة مطالب التراخيص تمثلت فيما يلي:

- ✓ إعداد دليل اجراءات خاص بمعالجة ملفات مطالب التراخيص في انتظار المصادقة عليه من طرف وزارة الاشراف.
- ✓ كما تم تفعيل خدمة معالجة مطالب المستثمرين عن بعد في الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع متعلق بحالة سكوت الإدارة عبر المنظومة الإلكترونية للهيئة

## الإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة مطالب التراخيص عن طريق لجنة التراخيص والمو افقات

في إطار تطبيق أحكام الفصل 15 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار تم إحداث لجنة التراخيص والمو افقات لدى الهيئة التونسية بتعيين أعضاءها بمقتضى مقرر من وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالنيابة بتاريخ 24 جانفي 2020 والمصادقة على نظامها الداخلي في جلستها المنعقدة بتاريخ 20 ماي 2020. كما تم تفعيل خدمة معالجة مطالب التراخيص المعروضة على لجنة التراخيص والمو افقات عبر المنظومة الالكترونية للهيئة وعقدت اللجنة المذكورة خلال سنة 2021 اجتماع واحد تم خلاله:

- ✓ المو افقة المسبقة لمشروع إيواء سياحي
- ✓ تمديد المو افقة المبدئية لإنجاز وحدة اسمنت رمادي لشركة اسمنت باجة
- ✓ عرض ملف تغيير صبغة أرض فلاحية

## مطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع المتعلقة بحالة سكوت الإدارة

- ✓ تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2021 عـ09ـدد مطالب في الحصول على تراخيص متعلقة بحالة سكوت الإدارة تمت معالجتها

## مطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع المتعلقة بحالة سكوت الإدارة

- ✓ تلقت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2021 عـ07ـدد مطالب الحصول على تراخيص ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتراخيص الإدارية لإنجاز مشروع لعرضها على لجنة التراخيص والمو افقات 3 مطالب تم عرضها على أنظار اللجنة المنعقدة بتاريخ 28 جانفي 2021 و4 مطالب سيتم النظر فيها خلال شهر فيفري 2022

## مطالب الحصول على بطاقات إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب

تمّ تفعيل الخدمة المتعلقة بمعالجة مطالب الحصول على بطاقات الإقامة وتأشيرة الدخول للتراب التونسي لفائدة المستثمرين والإطارات الأجانب في إطار إنجاز مشاريع استثمار في البلاد التونسية لدى الهيئة التونسية للاستثمار ابتداء من 01 نوفمبر 2019 وقد تمّ خلال سنة 2021 معالجة 51 مطلب بطاقة إقامة و03 مطالب تأشيرة دخول للبلاد التونسية موزعة كالآتي:

| الطلبات المودعة لدى مصالح الهيئة مباشرة | طلبات تأشيرة الدخول المودعة لدى الهيئة | الطلبات الواردة علينا من إدارة الحدود والأجانب |
|---|---|---|
| 46 | 03 | 5 |

## التكوين القانوني للشركات

تمّ خلال سنة 2021 إسداء خدمة التكوين القانوني للشركات لفائدة 11مشروعاً مصرح به لدى الهيئة وموزعة كالآتي:

| العدد الجملي | الشكل القانوني | الاستثمار كلفة | رأس المال |
|---|---|---|---|
| 08 | شركة خفية الاسم | 240.790.000 | 43.340.000 |
| 02 | شركات ذات مسؤولية محدودة | 77.085.500 | 33.620.000 |
| 01 | شركة الشخص الواحد | 5.000.000 | 1.120.000 |

## الزيارات الميدانية

في إطار الإحاطة بالمستثمرين والشركات خلال إنجاز مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم الاستثمارية قامت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار بالقيام بـ 11 زيارة ميدانية لعدد من المشاريع في عديد الولايات وذلك للإحاطة بالشركات وحل الإشكاليات التي تعترض تقدم إنجاز المشاريع ولرصد فرص إعادة الاستثمار وبلورة مشاريع التوسعة

## استقطاب و استكشاف فرص الاستثمار

تشمل أنشطة الاستقطاب القيام بلقاءات مباشرة مع الشركات والمستثمرين والمشاركة في تظاهرات وملتقيات اقتصادية على المستوى الوطني والدولي. ونظرا للظروف الصحية المنجرة عن جائحة كورونا وتأثيرها على التنقلات فقد تمّ إنجاز جل النشاطات عبر تقنيات التواصل عن بعد والمشاركة في التظاهرات الاقتصادية في صيغتها الإلكترونية إلى جانب القيام بتنظيم وتسهيل زيارات إستكشاف ميدانية ببلادنا لعدد من الشركات اللأجنبية

## مرافقة المؤسسات الناشئة

كما سعت الهيئة أيضاً للنهوض بالاستثمار وتشجيع إحداث المؤسسات وتطويرها حسب أولويات الاقتصاد الوطني خاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والتي تقوم على الابتكار والتجديد واعتماد تكنولوجيات حديثة وتحقق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستويين الوطني والدولي في إطار تفعيل اتفاقية التعاون المبرمة بين الهيئة التونسية للاستثمار ووزارة تكنولوجيا الاتصال خلال موفى سنة 2019 والتي تهدف إلى مرافقتهم خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم لا سيما خلال الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصريح بالاستثمار والتراخيص والتكوين القانوني لهذه الفئة من المشاريع.

وقد تمّ في هذا الصدد توفير خدمات مرافقة لفائدة 6 مؤسسات ناشئة، تمتعت 5 منها بخدمة التكوين القانوني للشركات:

| العدد الجملي | الشكل القانوني | كلفة الاستثمار | رأس المال |
|---|---|---|---|
| 05 | شركات ذات مسؤولية محدودة | 28.600 | 21.500 |

## المشاريع ذات الأهمية الوطنية

بلغ عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرّح بها 10 مشاريع بكلفة استثمار تقدر بـ 1202,04 م.د و8577 موطن الشغل

| المشاريع ذات الأهمية الوطنية | عدد المشاريع | النسبة | مجموع الاستثمار(م.د) | النسبة | عدد مواطن الشغل | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| كلفة الاستثمار تفوق 50 م.د | 05 | 50% | 342,36 | 28% | 1026 | 12% |
| عدد مواطن الشغل تفوق 500 | 02 | 20% | 78,16 | 7% | 1724 | 20% |
| كلفة الاستثمار تفوق 50 م.د وعدد مواطن الشغل تفوق 500 | 03 | 30% | 781,52 | 65% | 5827 | 68% |
| المجموع | **10** | 100% | **1202,04** | 100% | **8577** | 100% |

### المشاريع ذات الأهمية الوطنية التي لازالت تحت الدرس بعنوان سنة 2021

| المشروع / الباعث / الموقع | المساحة المطلوبة بالهكتار | حجم الإستثمار (مليون دينار) | عدد مواطن الشغل المصرح بها |
|---|---|---|---|
| المشاريع التي عرضت على المجلس في 20 جوان 2019 وتم تصنيفها: | | | |
| مشروع إحداث المدينة السياحية الإستشفائية بالخبايات من ولاية قابس للشركة النمساوية Freizeit & Urlaubsanlagen GmbH | 240 | 1300 | 4000 |
| مشروع إحداث المدينة السياحية الإستشفائية بالخبايات من ولاية قابس للشركة التركية Hattusa vacation Thermal Club Turkey | 36 | 100 | 254 |
| القطب التكنولوجي الخاص بجرجيس لشركة SOLARTECH-SUD | 170 | 200 | 4000 |
| مشروع بعث قطب مندمج للتنمية بمدينة طبرقة من ولاية جندوبة لشركة HDI. COSTA CORALIS | 175 | 663 | 2000 |

| المشاريع طور الدراسة ولم تعرض على المجلس (مرتبة حسب درجة الجاهزية) | | | |
|---|---|---|---|
| المشروع / الباعث / الموقع | المساحة المطلوبة بالهكتار | حجم الإستثمار (مليون دينار) | عدد مواطن الشغل المصرح بها |
| مشروع إحداث مؤسسة إقامة فاخرة لكبار السن | 20 | 170 | 1715 |
| مشروع إحداث مدينة للسينما من قبل "شركة استديوهات تونس العالمية" | 100 | 100 | 500 |
| مشروع إحداث مركب نموذجي أو مركز حياة بالمرسى. | 30 | 100 | 3000 |
| مشروع سياحي ترفيهي ومركب تجاري لشركة القصيبي للبعث العقاري | 17 | 100 | 300 |
| مشروع احداث مؤسسة صحية غير مقيمة للمرضى وكبار السن CARTHAGEA. | غير محددة | 100 | غير محددة |

## إشكاليات التمويل

بما أن المشاريع ذات الأهمية الوطنية تتطلب زمنا طويلا نسبيا في الدراسة والمعالجة، يتخلى الممولون من أشخاص ومؤسسات دولية وبنوك عن باعثي المشاريع الذين يلجؤون للهيئة لطلب الدعم. ورغم أن الهيئة عقدت اتفاقا مع الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية والجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال، لتسهيل حصولهم على التمويلات اللازمة، إلا أن هذا المجهود لا يكفي بالنسبة للمشاريع ذات الأهمية الوطنية التي يكون حجم الإستثمار فيها كبيرا في بعض الأحيان

## إشكاليات عقارية

تحتاج المشاريع الكبرى عموما إلى رصيد عقاري هام للإنجاز (يصل إلى 30 ألف هكتار في بعض المشاريع الفلاحية في مجال الزراعات الكبرى) وهذا ما لا يتوفر لدى الوكالات العقارية الصناعية والفلاحية والسياحية. كما أنه ونظرا لغياب خارطة استثمارية بتونس تمكن من حصر أراضي بمساحات كبيرة نسبيا، يبادر المستثمر إلى البحث عن أراضي عادة ما تكون ذات صبغة فلاحية من أملاك الدولة على غرار الضيعات الفلاحية الدولية، أو ملك عمومي للمياه، أو ملك عمومي بحري أو ملك غابي أو ذات صبغة مختلطة علما بوجود تعدد في الأنظمة القانونية المطبقة عليها ما يجعل من المسالة العقارية مسألة معقدة وتستنزف كل الوقت والجهد

## البطء الإداري

**البطء الإداري:** هو المشكل العام بالنسبة لكل المشاريع والذي يشتكي منه كل المستثمرين تقريبا ويمكن حله بتعميم الرقمنة في كل الخدمات الإدارية ومزيد تبسيط الإجراءات.

## بعض القوانين القطاعية معطلة للاستثمارات الكبرى على غرار

- ✓ **ممارسة نشاط فتح وتسيير مؤسسات خاصة لرعاية كبار السن**
- ✓ **ممارسة نشاط التعليم العالي الخاص**

## الإحصائيات المتعلقة بمتابعة تقدم انجاز المشاريع المصرح بها خلال سنة 2020

في إطار متابعة تقدم إنجاز مشاريع الاستثمار المصرح بها والتي تفوق كلفتها 15 مليون دينار قامت مصالح الهيئة التونسية للاستثمار خلال سنة 2020 بمتابعة تقدم إنجاز 43 عملية استثمار تمّ التصريح بها خلال سنة 2020 أي بنسبة متابعة تقدر بـ 74,13%، وتنقسم هذه المشاريع إلى 26 مشروع إحداث 16 عملية توسعة وعملية تجديد واحدة تشمل قطاعات الصناعة والطاقات المتجددة والخدمات و السياحة تتوزع كما يلي:

| القطاعات | عدد المشاريع |
|---|---|
| الصناعة | 25 |
| الطاقات المتجددة | 10 |
| السياحة | 2 |
| الخدمات | 6 |
| العدد الجملي | 43 |

حسب المعطيات التي تبينت على اثر متابعة المشاريع فقد شهد 17 مشروعا من جملة 43 عملية استثمار شروعا في الإنجاز أي بنسبة شروع في الإنجاز تقدر بـ 39,53 % وبلغ حجم الاستثمارات المنجزة إلى حدود شهر جانفي الحالي حوالي

274,135 مليون دينار من 688,477 مليون دينار كجملة لكلفة استثمار المشاريع التي عرفت شروعاً في الانجاز، أي بنسبة تقدم في الانجاز تقدر بـ 39,81%

ساهمت الاستثمارات المنجزة في تحقيق 2948 موطن شغل إضافي أي بنسبة تقدم في الإنجاز تقدر بـ 65,27%، علما وأن آجال إنجاز مشاريع الاستثمار تمتد على أربع سنوات بداية من تاريخ التصريح بالاستثمار.

## الإحصائيات المتعلقة بالاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2021

بلغ عدد المشاريع المصرح بها لدى مصالح الهيئة التونسية للاستثمار بعنوان سنة 2021 حوالي 25 مشروعا بحجم استثمار جملي يقدر بـ1620,78 مليون دينار مما سيمكن من تحقيق 10294 موطن شغل

- يبلغ معدّل كلفة الاستثمار المصرّح بها 64,832 مليون دينار للمشروع الواحد
- يبلغ معدّل عدد مواطن الشغل المصرّح بها 412 موطن شغل للمشروع الواحد

### توزيع الاستثمارات حسب طبيعة الاستثمار

بلغ عدد مشاريع الإحداث 14 مشروعا لتمثل بذلك 56% في حين بلغ عدد مشاريع التوسعة 10 مشاريع وهو ما يمثل 40% من عدد المشاريع المصرح بها ومشروع تجديد بكلفة استثمار تقدر بـ 31.95 مليون دينار وسيمكن من تحقيق 122 موطن شغل إضافي

حجم الاستثمارات المصرّح بها

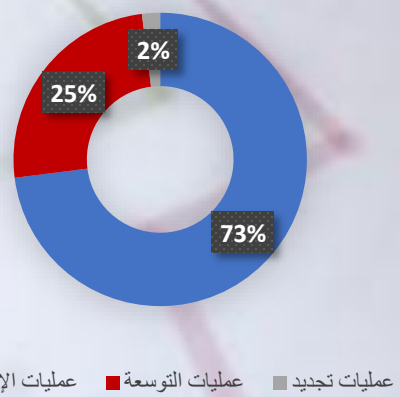


### توزيع الاستثمارات حسب نظام التصدير

بلغ عدد المشاريع المصرّح بها تحت نظام التصدير الكلّي 09 مشروعا تمثل 36 % من جملة عدد المشاريع المصرح بها بكلفة استثمار جملية تقدر بـ 1054,22 مليون دينار بنسبة 65% من حجم الاستثمارات الجملي

حجم الاستثمارات المصرّح بها

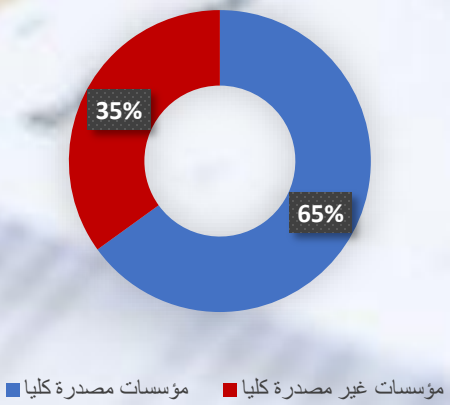

## توزيع الاستثمارات حسب الجهات

تتوزع مشاريع الإستثمار المصرح بها إلى حدود 31 ديسمبر 2021 على 13 ولاية، من بينها 11 مشروعا منتصبا في مناطق تنمية جهوية أي بنسبة 44% من حيث عدد المشاريع وبكلفة استثمار تقدر بـ439,72 مليون دينار أي بنسبة 27 % من كلفة الاستثمار الجملية وبطاقة تشغيلية تقدر بـ 2851 موطن شغل أي بنسبة 28% من مجموع مواطن الشغل. ويشمل التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها بمناطق التنمية الجهوية قطاعات الصناعة بكلفة استثمار جملية تقدر بـ 382,43 مليون دينار (87%) والطاقات المتجددة بكلفة استثمار جملية تقدر بـ19,4 مليون دينار (4%) والفلاحة بكلفة استثمار جملية تقدر بـ37,89 مليون دينار (9%).

| الولاية | عدد المشاريع | النسبة | كلفة الإستثمار (م.د) | النسبة | عدد مواطن الشغل | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| باجة | 3 | 12,0% | 119,76 | 7,4% | 492 | 4,8% |
| بن عروس | 1 | 4,0% | 65,00 | 4,0% | 287 | 2,8% |
| قابس | 4 | 16,0% | 768,34 | 47,4% | 4479 | 43,5% |
| جندوبة | 1 | 4,0% | 46,56 | 2,9% | 1204 | 11,7% |
| المهدية | 1 | 4,0% | 50,00 | 3,1% | 800 | 7,8% |
| منوبة | 2 | 8,0% | 63,60 | 3,9% | 820 | 8,0% |
| مدنين | 2 | 8,0% | 99,03 | 6,1% | 399 | 3,9% |
| نابل | 1 | 4,0% | 81,58 | 5,0% | 104 | 1,0% |
| صفاقس | 2 | 8,0% | 61,60 | 3,8% | 137 | 1,3% |
| سليانة | 1 | 4,0% | 16,70 | 1,0% | 20 | 0,2% |
| سوسة | 1 | 4,0% | 52,39 | 3,2% | 346 | 3,4% |
| تونس | 2 | 8,0% | 28,81 | 1,8% | 120 | 1,2% |
| زغوان | 4 | 16,0% | 167,41 | 10,3% | 1086 | 10,5% |
| المجموع | 25 | %100 | 1620,78 | %100 | 10294 | %100 |

## توزيع الاستثمارات حسب القطاع

تشمل مشاريع الاستثمار المصرح بها مجالات: الصناعة، الطاقات المتجددة، الفلاحة، الخدمات والسياحة

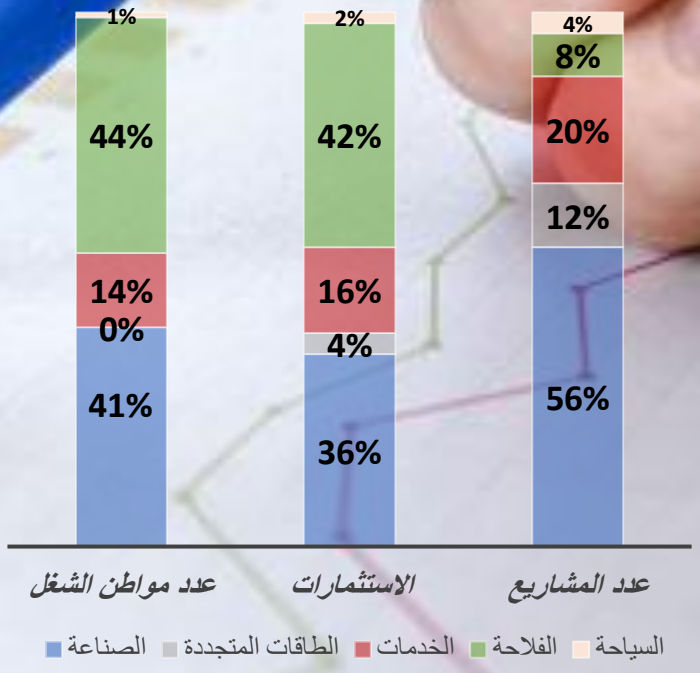


## توزيع الاستثمارات حسب طبيعة المساهمة في رأس المال

تشمل المشاريع المصرّح بها 13 مشروعا يحتوي هيكل تمويلها على مساهمة أجنبية في تركيبة رأس المال أي بنسبة 52% وتتوزع المساهمات الأجنبية حسب بلد المساهمة كما يلي:

## مقاييس إسناد الحو افز لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

يتم النظر في مطالب الانتفاع بالحوافز المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون الاستثمار بناء على المعطيات التالية:

✓ **حجم الاستثمار و/أو الطاقة لتشغيلية:**

✓ **تحقيق على الأقل إحدى الأولويات الوطنية المنصوص عليها بالفصل الأول من قانون الاستثمار والتي يمكن تبويبها على النحو التالي:**

- التنمية الجهوية بالنسبة للمشاريع المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية
- التصدير (نظام التصدير الكلي): يتعلق الامر بالمؤسسات المصدرة كليا كما تم تعريفها بالتشريع الجاري به العمل؛
- تنمية القطاعات ذات الأولوية (وفقا لقائمة القطاعات ذات الأولوية)
- الرفع من كفاءة الموارد البشرية: الاعتماد على نسبة التأطير وتوجيه الامتيازات نحو المشاريع ذات نسبة تأطير مرتفعة تمكّن من تشغيل أصحاب الشهائد العليا؛
- الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والتكنولوجية ويتم ذلك بالاعتماد على نوعية الاستثمارات المنجزة في ميدان البحث والتطوير والاستثمارات ذات الصبغة التكنولوجية العالية والاستثمارات اللامادية؛
- التنمية المستدامة.

✓ **الدراسات الفنية والمالية للمشروع**

## الإحصائيات المتعلقة بمطالب المنح والحو افز:

### الامتيازات المسندة في إطار الفصل 20 من قانون الاستثمار:

عقدت اللجنة الوطنية المكلفة بإسناد المنح والامتيازات المالية لدى الهيئة التونسية للاستثمار **اجتماعين** خلال سنة **2021** تمّ خلالها دراسة وتقييم المشاريع ذات الأهمية الوطنية وفقا لأحكام **الفصل 20 من قانون الاستثمار**.

## توزيع المشاريع المصادق عليها حسب طبيعة النشاط

| النشاط | عدد المشاريع | كلفة الإستثمار (م.د) | عدد مواطن الشغل |
|---|---|---|---|
| **إحداث** | 1 | 66,270 | 105 |
| **توسعة** | 1 | 35,475 | 1000 |
| **المجموع** | **2** | **110,548** | **1105** |

## تأمين كتابة المجلس الأعلى للاستثمار

تتولى الهيئة التونسية للاستثمار الكتابة القارة للمجلس الأعلى للاستثمار وتقوم خاصة بالمهام التالية:

- إعداد جدول أعمال اجتماعات المجلس الأعلى وأشغاله والملفات التي ستعرض عليه،
- استدعاء أعضاء المجلس،
- تحرير محاضر الاجتماعات وإرسال نسخة نهائية ومصادق عليها إلى كل عضو،
- متابعة نتائج مداولات المجلس،
- إعداد التوصيات وإعلام المستثمرين بها.

عقد المجلس الأعلى للاستثمار أول جلسة له لسنة 2021 في تاريخ 23 جوان 2021 تحت اشراف رئيس الحكومة. وقد خصص الاجتماع للنظر في جدول الأعمال التالي:

1. متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للاستثمار
2. المصادقة على مطالب الانتفاع بالحوافز لفائدة 04 مشاريع ذات الأهمية الوطنية
3. الإشكاليات القانونية المتعلّقة بإنجاز عمليّات الاستثمار المباشر
4. الصندوق التونسي للاستثمار المهام واستراتيجية التدخل

فيما يلي حوصلة للامتيازات المقترحة:

## توزيع المشاريع المعروضة حسب طبيعة النشاط

| النشاط | عدد المشاريع | كلفة الإستثمار (م.د) | عدد مواطن الشغل | المنح (م.د) |
|---|---|---|---|---|
| **توسعة** | 1 | 35.383 | 1000 | 2.985 |
| **إحداث** | 3 | 163.786 | 3250 | 10.812 |
| **المجموع** | **4** | **199.614** | **4250** | **13.797** |

## الامتيازات المسندة في إطار الفصل 19 من قانون الاستثمار

عقدت اللجنة الوطنية المكلفة بإسناد المنح والامتيازات المالية لدى الهيئة التونسية للاستثمار **03** اجتماعات خلال سنة **2021** تمّ خلالهما دراسة وتقييم 4 مشاريع في إطار الفصل 19 **من قانون الاستثمار**.

| النشاط | عدد المشاريع | كلفة الإستثمار (م.د) | عدد مواطن الشغل |
|---|---|---|---|
| **توسعة** | 1 | 16.700 | 10 |
| **إحداث** | 3 | 92.4 | 118 |
| **المجموع** | **4** | **109.1** | **128** |

# تقييم ومر اقبة المنح والحو افز

## متابعة ملفات سحب واسترجاع الحو افز

في إطار المهام الموكلة للهيئة تم خلال سنة 2021 دراسة 54 ملف سحب، أفضت الى توجيه 48 ملفا الى الإدارات المعنية وهي: الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية والإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية.

كما قام القطب في إطار التسريع في وتيرة انعقاد جلسات لجنة الاستماع بعقد 5 جلسات استماع وهي كالآتي:

| العدد | التاريخ | عدد الملفات المعروضة |
|---|---|---|
| **2021/01** | 7 ماي 2021 | 6 |
| **2021/02** | 15 جوان 2021 | 12 |
| **2021/03** | 25 أكتوبر 2021 | 2 |
| **2021/04** | 15 نوفمبر 2021 | 17 |
| **2021/05** | 20 ديسمبر2021 | 17 |

وقد بلغ عدد الملفات التي صدرت في شأنها قرارات سحب من طرف الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية 07 ملفات، وتجدر الإشارة الى أن من أهم أسباب سحب الامتياز يعود إلى عدم الشروع في الإنجاز في الآجال القانونية المجددة بسنة من تاريخ التصريح بالاستثمار.

## تقييم نظام المنح والحو افز:

طبقا للأمر عدد 388 بتاريخ 09 مارس 2017 يتولى قطب تقييم ومراقبة المنح والحوافز تقييم مردودية نظام إسناد المنح والحوافز ومراقبة تنفيذها بالاعتماد على أفضل الممارسات في المجال، وقد تم في هذا الإطار عقد العديد من الاجتماعات قصد تبادل المعطيات بين الهياكل المعنية بالاستثمار وإعداد تقرير يشمل جلّ البيانات الإحصائية المتعلقة بالحوافز الممنوحة بعنوان السنة المنقضية مبوبة حسب الجهات والقطاعات.

- اجتماع تاريخ 18 أوت 2021: لجنة تقييم نظام الحوافز (القطاع الفلاحي)
- اجتماع بتاريخ 7 ديسمبر 2021 مع وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية حول المعطيات الإحصائية الخاصة بالحوافز.

## معاينة تقدّم انجاز المشاريع

في اطار المهام الموكلة إليه يقوم تقييم و مراقبة المنح والحوافز بمعاينة متابعة الشروع في إنجاز المشاريع المصرح بها وتقدم انجاز المشاريع المصرح بها والتي تقدمت بمطلب قصد الانتفاع بمنح أو امتيازات كما يعمل على معاينة تقدم انجاز المشاريع التي تقدمت بمطلب في الحصول على شهادة دخول في طور النشاط الفعلي، وقد تم على هذا الأساس إعداد جدول زمني بالتنسيق مع قطب المساندة وقطب المنح والحوافز للقيام بزيارات ميدانية بالنسبة لكافة المشاريع التي تقدمت بمطلب للحصول على منح وحوافز أو للمشاريع التي تقدمت بمطلب للحصول على شهادة دخول في طور النشاط الفعلي، وإعداد تقارير معاينة بالتنسيق مع قطب المنح والحوافز لجميع المشاريع المتعهد بها.

| الشركة | التاريخ | الولاية | النشاط |
|---|---|---|---|
| APTIV | 2021/02/11 | باجة | تصنيع معدّات السيارات |
| NANI | 2021/03/05 | نابل | صنع الألعاب واللعب |
| SDEM | 2021/03/02 | سيدي بوزيد | انتاج المياه المعدنية والغازية |
| KROMBEREG & SCHUBERT | 2021/04/27 | باجة | صنع أسلاك وكابلات |
| SAGEMCOM | 2021/04/29 | بن عروس | صنع مكوّنات ولوحات إلكترونية |
| EUROCAST | 2021/10/05 | بن عروس | الصناعة الميكانيكية والمعدنية |

## إرساء آلية تفاعل بين الهيئة التونسية للاستثماروالسلط والهياكل الجهوية في مجال دفع الاستثمارفي الجهات

شاركت الهيئة التونسية للاستثمار ضمن فريق عمل على إرساء آلية تفاعل بين والسلط والهياكل الجهوية في مجال دفع الاستثمار في الجهات. حيث أنه في إطار سعي الهيئة التونسية للاستثمار إلى إيجاد نقاط اتصال لها داخل الجهات والعمل على وضع استراتيجية لاستكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتعزيز التنسيق بين جميع الشركاء داخل المنظومة المؤسساتية للاستثمار إضافة إلى تقييم وضبط عروض المواقع الصناعية المتوفرة والسهر على توثيق سبل العمل المشترك بين الهيئة والأطراف المعنية بالاستثمار على المستوى الجهوي، تولت الهيئة، بالتنسيق مع كل من الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) ومكتب الاستشارة (Deloitte)، إعداد أنموذج تفاعلي بين الهيئة ومختلف التمثيليات الجهوية للهياكل المتدخلة في عملية الاستثمار يتمثل في "فريق **استثمارجهوي" (Team Invest Regional)** تحت إشراف والي الجهة.

هذا وقد تمّ الاختيار على كل من ولايتي سوسة وقفصة لإرساء هذا الأنموذج التفاعلي قصد النظر في السبل العملية لتعزيز التنسيق بين الهيئة والهياكل الجهوية المتدخلة في منظومة الاستثمار، ثم السهر في مرحلة لاحقة على تعميم هذه التجربة النموذجية على بقية ولايات الجمهورية.

وقد تولّت الهيئة بداية شهر ديسمبر الفارط التعريف بهذا الأنموذج التفاعلي ومناقشته مع مختلف الأطراف المتدخلة ضمن منظومة الاستثمار بجهة سوسة والذي لقي استحسانا من قبل كافة الأطراف ودعما لا مشروطا من قبل السيّدة والية سوسة، وتعمل الهيئة حاليا على إعداد زيارة ثانية إلى ولاية قفصة موفى الشهر الحالي بهدف التعريف بهذا الأنموذج ومناقشته مع مختلف الأطراف بجهة قفصة. وبالتوازي مع ذلك فإن الهيئة تسعى بالتنسيق مع مكتب الاستشارة (Deloitte) إلى ضبط الوسائل العملية لتجسيم هذا الأنموذج التفاعلي وذلك عبر إمضاء اتفاقيات بين الهيئة وفريق الاستثمار الجهوي وضبط دليل إجراءات وإرساء منظومة معلوماتية للغرض مع تنظيم دورات تكوينية لتحسين مهارات الإطارات الجهوية المكونة للفريق.

## متابعة سياسات الاستثمار والإصلاحات

قامت الهيئة التونسية للاستثمار بتنسيق الحوار بين القطاعين الخاص والعام لتحسين مناخ الاستثمار، من خلال عقد الدورة الحادية عشر للمجلس الاستراتيجي الهيئة في شهر جوان 2021، والتي خصصت بالأساس إلى تقديم كل من:

- تقرير تقييم سياسة الدولة في مجال الاستثمار لسنة 2020،
- تقييم لحوكمة المجلس الاستراتيجي،
- النسخة التجريبية للدليل التفاعلي للمستثمر،
- تجارب مختلف الدول فيما يخص السياسات المتعلقة بالاستثمار التي يمكن الاستفادة منها في تونس.

كما تم تكوين فرق عمل منبثقة عن المجلس (الحوكمة، إعادة التموقع، إلخ) للعمل على اقتراح إصلاحات وتوصيات تحسينية في هذه المجالات.

في نفس إطار الحوار بين القطاعين الخاص والعام، تمت المشاركة في لقاءات مع الغرف المشتركة بهدف مناقشة إجراءات تحسين مناخ الاستثمار، حيث قامت الهيئة سنة 2021 بلقاءات دورية مع كل من الغرفة التونسية الألمانية، الغرفة التونسية اليابانية والغرفة الإيطالية التونسية.

علاوة على ذلك وفي إطار تعزيز الحوار بين القطاع العام والخاص، قامت الهيئة بالمشاركة في مجموعة من المعارض والمنتديات، من أبرزها:

- المشاركة في الدورة 35 لأيام المؤسسة، حيث تم تقديم لمحة تحت عنوان "الاستثمار وموقف الانتظار والترقب - ما هي العلاجات"
- المشاركة ضمن فريق الخبراء في النسخة الخامسة من مقياس "بارومتر صحة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس"
- المشاركة في الطاولة المستديرة التجارية المنظمة من قبل سفارة افريقيا الجنوبية بالشراكة مع ليبيا وتونس وتقديم لمحة عن مناخ الاستثمار في تونس
- المشاركة في الورشات القطاعية في إطار إعداد مؤتمر TICAD

وفي إطار مشروع "مساندة أعمال المجلس الاستراتيجي وتحسين مناخ الاستثمار في إطار التعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير"، قامت الهيئة خلال سنة 2021 من الانتهاء من إعداد محتوى الدليل التفاعلي للمستثمر وترجمته إلى اللغة الإنجليزية ومن ثم إطلاقه للعموم.

وبالإضافة إلى ذلك تم إعداد وثيقة استراتيجية حول حوكمة المجلس الاستراتيجي وأخرى حول تشجيع الاستثمارات في إطار إعادة التموقع.

بالنسبة لليقظة الاستراتيجية، فقد قامت الهيئة، عن طريق خلية اليقظة، بإعداد 12 نشرية شهرية لليقظة الاستراتيجية حول الاستثمار تحتوي أساسا على الاستثمارات الجديدة المعلنة في الدول المنافسة في مختلف القطاعات خاصة منها القطاعات ذات الأولوية، وعلى الإصلاحات المتعلقة بمناخ بالاستثمار في مختلف الدول، بالإضافة إلى أبرز الاستثمارات والاختراعات الجديدة وأهم المؤشرات والتقارير المتعلقة بترتيب البلدان في مختلف المجالات.

إلى جانب نشريات اليقظة الشهرية، تم إعداد ما يقارب 15جذاذة حول المستثمرين المحتملين للموقع التونسي.

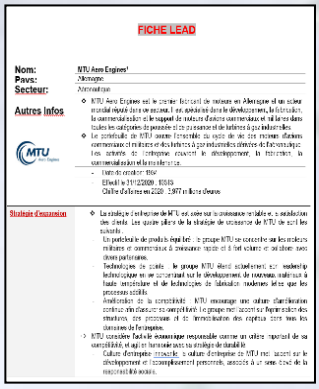

عن طريق تقديم هاته المقترحات، ساهمت الهيئة في كل من محتوى قانون المالية لسنة 2022 حول مناخ الاستثمار، ومحتوى الميزان الاقتصادي لسنة 2022.

أما فيما يخص الشراكة القائمة بين كل من الهيئة التونسية للاستثمار ووكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا، فقد قامت الهيئة بمساعدة الوكالة في إنجاز بعض الأعمال، في إطار هذه الشراكة، أبرزها:

- المساهمة في إعداد دليل للمستثمرين في تونس،
- المساهمة في إعداد التقارير السنوية والوثائق الإستراتيجية لوكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا.

كما سعت الهيئة سنة 2021، على غرار السنوات الفارطة، إلى تعزيز سياستها الاتصالية، خاصة عن طريق المشاركة في الندوات عن بعد، تتعلق بمجال الاستثمار في مختلف جوانبه، ومنظمة من قبل عدة جهات، خاصة منها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا، مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، وكالة تشجيع الإستثمار الأجنبي، Invest India، إلخ.

وفي نفس إطار تعزيز سياستها الاتصالية، قامت الهيئة بالمشاركة في لجان قيادة الدراسات والمشاريع الدولية والبرامج الخصوصية المنظمة من قبل مختلف الهياكل، خاصة منها لجنة قيادة الاستراتيجية الصناعية والتجديد في أفق 2035 تحت اشراف وزارة الصناعة، ومشروع "innovi" المخصص لإعداد علامة الابتكار في تونس (برنامج ممول من قبل الاتحاد الأوروبي)، كذلك المساهمة في لجنة قيادة تقرير جاذبية الجهات للمعهد العربي لرؤساء المؤسّسات.

ومن جهة أخرى، تم خلال سنة 2021 نشر مقال تحت عنوان "الهيئة التونسية للاستثمار شريك استراتيجي للمستثمرين الألمان" في المجلة الاقتصادية الألمانية التونسية " IMPACT".

TIA STRATEGISCHER PARTNER DEUTSCHER INVESTOREN

TIA PARTENAIRE STRATÉGIQUE DES INVESTISSEURS ALLEMANDS

# في مجــال الاتصال و التواصل الرقمي

## مجال الاتصال

تعهدت خلية الاتصال طيلة سنة 2021 بمواصلة الترويج للهيئة التونسية للاستثمار في إطار التواصل المؤسساتي ومزيد التعريف بالمزايا التفاضلية لتونس من خلال العمليات التواصلية المنجزة.

ونظرا للوضع الوبائي الذي حتم في معظم الأحيان الاكتفاء بالمشاركة الافتراضية في التظاهرات الإقليمية والدولية، كما قلص من إمكانية تنظيم تظاهرات على الصعيد الوطني، قمنا بتركيز الجهود على التواصل الرقمي، لذلك قمنا بتصميم وإنتاج مجموعة دعائم تواصلية لهذا الغرض.

يتعلق الأمر بفيلم ترويجي لتونس تحت عنوان **Tunisia Here For Business** تم تصويره من قبل وكالة إنتاج سمعي بصري تم التعاقد معها لإنتاج فيلم يعرض أهم ما تتميز به تونس كوجهة استثمارية.

وذلك من خلال التصوير في عدة مناطق من الجمهورية لإبراز نقاط القوة من الناحية الجمالية للبلاد بكونها بلد يطيب فيه العيش، كما ركزنا أيضا على التصوير في عدة شركات لإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة بالبلاد وتقديم لمحة عن الكفاءة والمهنية التي يتمتع به الشباب التونسي، وتسليط الضوء على دور المرأة ووجودها في مختلف القطاعات.

قمنا أيضا بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون GIZ الفني بتصوير سلسلة من الفيديوهات القصيرة تحت عنوان **قصص نجاح**.

ويتعلق الأمر ب 6 شهادات مصورة لمستثمرين تونسيين وأجانب للحديث عن الدوافع التي حفزتهم على الاستثمار في تونس ثم التطرق إلى دور الهيئة في تذليل الصعوبات الإدارية التي واجهتهم في مختلف مراحل الإنجاز بالإضافة إلى جودة الإحاطة المقدمة لهم من قبل الهيئة بهدف إنجاز مشاريعهم الاستثمارية في أفضل الأجآل.

وقمنا بمرافقة وكالة الإنتاج خلال عملية الإعداد والتصوير، وتنقلنا معهم على عين المكان من أجل تأطير عملية التصوير ومساعدة المستثمر على بلورة الرسائل التواصلية التي من شأنها أن تروج لتونس ولدور الهيئة على حد السواء.

هذه الشهادات المصورة هي بالتحديد للمستثمرين الآتي ذكرهم مع تاريخ الزيارة:

| | الشركة | الولاية | تاريخ الزيارة |
|---|---|---|---|
| 1 | شركة Sotuver (شركة تونسية) | منطقة جبل الوسط | يوم الأربعاء 20 أكتوبر 2021 |
| 2 | شركة Sit Controls Tunisia(شركة إيطالية) | منطقة العقبة | يوم الخميس 21 أكتوبر 2021 |
| 3 | شركة Desert Joy (شركة تونسية – هولندية) | ولاية قابس | يوم الجمعة 22 أكتوبر 2021 |
| 4 | شركة Sumitomo (شركة يابانية) | ولاية المنستير | يوم الخميس 28 أكتوبر 2021 |
| 5 | شركة Yazaki (شركة يابانية) | ولاية بنزرت | يوم الجمعة 29 أكتوبر 2021 |
| 6 | شركة Satorius (شركة ألمانية) | ولاية بن عروس | يوم الأربعاء 02 نوفمبر 2021 |

## مجال التواصل الرقمي

بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني، قامت خلية الاتصال بالتنسيق مع مكتب الدراسات الألماني OCOمن أجل تنظيم مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار في المنتدى العربي الألماني يوم 5 أكتوبر ببرلين ، وإعداد حملة ترويجية على منصتي غوغل ولينكدين لاستقطاب المستثمرين الألمانيين وتوجيه انتباههم إلى موقع تونس كموقع استراتيجي للاستثمار.

وحافظت الهيئة التونسية للاستثمار على مكانتها الأولى من حيث التواجد الرقمي E-réputationمقارنة ببقية الهياكل المعنية بالاستثمار، إذ تجاوز عدد متابعي الحساب الرسمي للهيئة 16000 على شبكة لينكدين الشبكة الأكثر مهنية في الأنترنت على المستوى العالمي.

ويتوزع عدد المتابعين لصفحات الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي كالآتي:

- فيسبوك: 51000
- لينكدين: 16615
- تويتر: 461
- يوتيوب: 83

وبالنسبة للموقع الرسمي للهيئة التونسية للاستثمار فقد شهد عدد المستخدمين للموقع خلال سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 30,63 %مقارنة بسنة 2020 ليصبح 20 467 مستخدم بعد أن كان 15 668 مستخدم في السنة الفارطة.

كما شهدت عدد الزيارات زيادة بنسبة 8,33 % مقارنة بسنة 2020، لتصبح58 485 صفحة تمت زيارتها سنة 2020، مقابل 53990 في السنة الفارطة.

وبالنسبة للبلدان منشأ هذه الزيارات فقد سجلنا سنة 2021 تحولا ملحوظا هو احتلال ألمانيا المرتبة الثانية (3141 مستخدم) مباشرة بعد تونس (11101 مستخدم)، تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثالثا (1220 مستخدم) ثم سويسرا رابعا (845 مستخدم) وفي المرتبة الخامسة أندونيسيا (819 مستخدم).

في حين كان ترتيب الخمس الدول الأوائل كمنشأ للمستخدمين في سنة 2020 كالتالي: 1 تونس – 2 الولايات المتحدة الأمريكية – 3 فرنسا – 4 ألمانيا – 5 بريطانيا.

وفيما يلي نظرة شاملة لأدق التفاصيل استنادا إلى أداة Google Analytics حول احصائيات الموقع الرسمي للهيئة التونسية للاستثمار لسنتي 2020 و2021 على التوالي (من أجل المقارنة):

# سنة 2020

Analytics tia.gov.tn
Toutes les données du site...

Accéder au rapport

**Présentation de l'audience**

Tous les utilisateurs
100,00 %, Utilisateurs

1 janv. 2020 - 31 déc. 2020

**Vue d'ensemble**

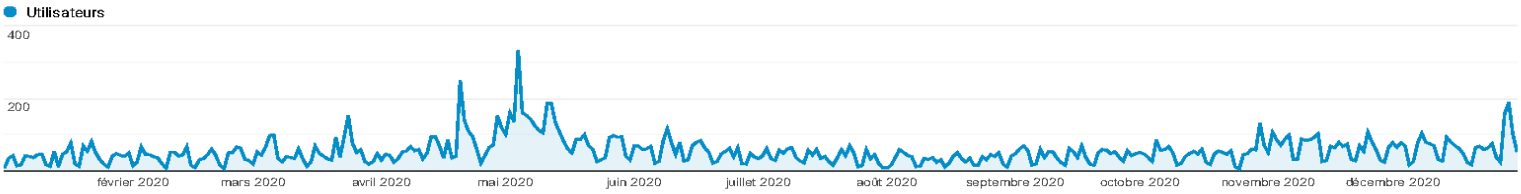


| Utilisateurs | Nouveaux utilisateurs | Sessions | Nombre de sessions par utilisateur |
|---|---|---|---|
| 15 668 | 15 434 | 22 142 | 1,41 |

| Pages vues | Pages/session | Durée moyenne des sessions | Taux de rebond |
|---|---|---|---|
| 53 990 | 2,44 | 00:02:02 | 59,60 % |

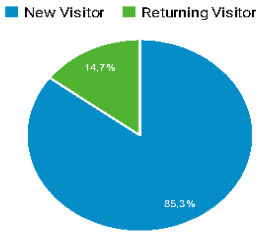


| | Pays | Utilisateurs | % Utilisateurs |
|---|---|---|---|
| 1. | Tunisia | 11 485 | 72,73 % |
| 2. | United States | 1 288 | 8,16 % |
| 3. | France | 608 | 3,85 % |
| 4. | Germany | 299 | 1,89 % |
| 5. | United Kingdom | 181 | 1,15 % |
| 6. | Netherlands | 165 | 1,04 % |
| 7. | China | 157 | 0,99 % |
| 8. | Canada | 138 | 0,87 % |
| 9. | Finland | 108 | 0,68 % |
| 10. | Morocco | 102 | 0,65 % |

© 2021 Google

# سنة 2021

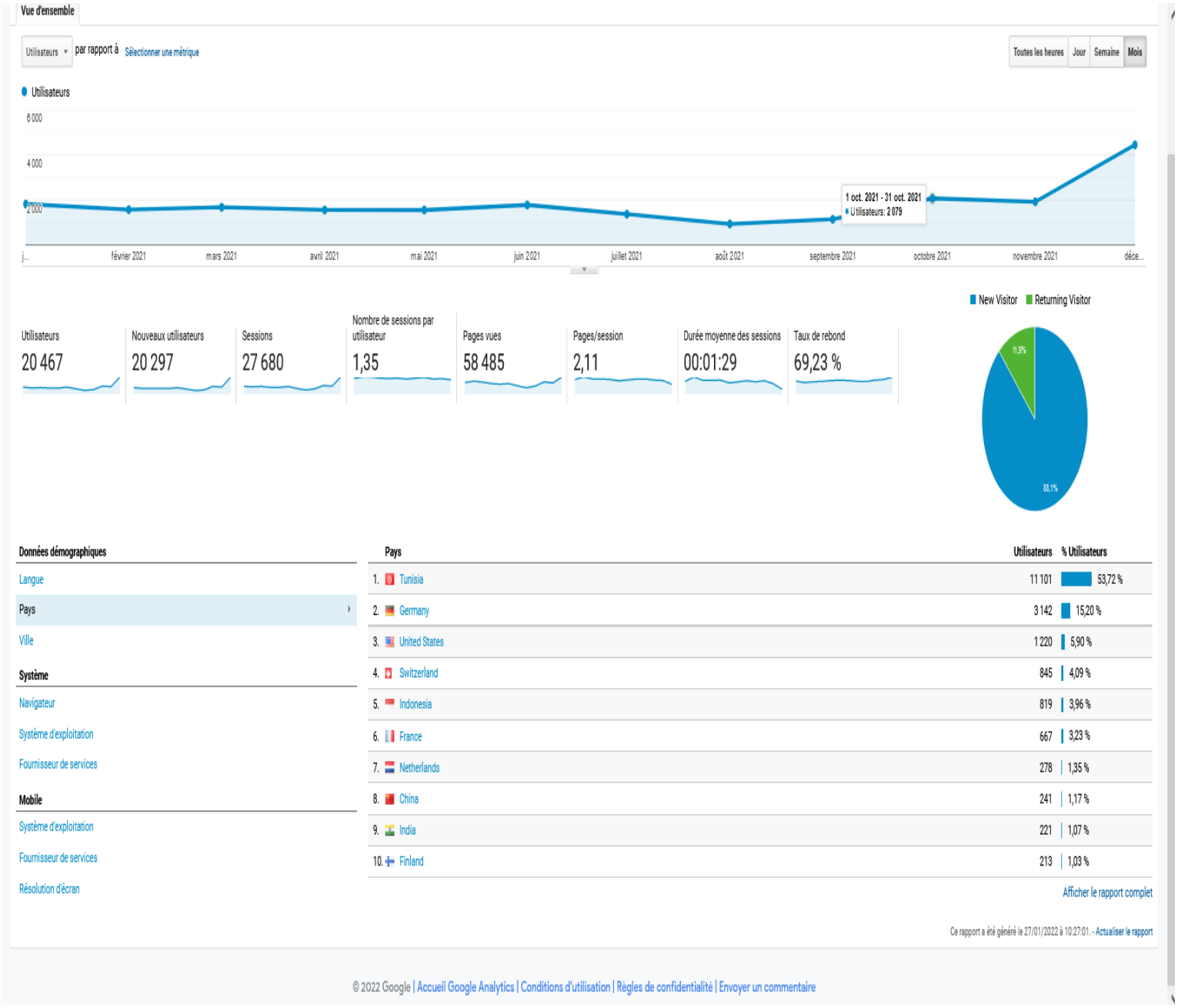
Vue d'ensemble
Utilisateurs
par rapport à
Sélectionner une métrique
Toutes les heures
Jour
Semaine
Mois
Utilisateurs
6 000
4 000
2 000
1 oct. 2021 - 31 oct. 2021
Utilisateurs: 2 079
j...
février 2021
mars 2021
avril 2021
mai 2021
juin 2021
juillet 2021
août 2021
septembre 2021
octobre 2021
novembre 2021
déce...
Utilisateurs 20 467
Nouveaux utilisateurs 20 297
Sessions 27 680
Nombre de sessions par utilisateur 1,35
Pages vues 58 485
Pages/session 2,11
Durée moyenne des sessions 00:01:29
Taux de rebond 69,23 %
New Visitor
Returning Visitor
11,9%
88,1%
Données démographiques
Langue
Pays
Ville
Système
Navigateur
Système d'exploitation
Fournisseur de services
Mobile
Système d'exploitation
Fournisseur de services
Résolution d'écran
Pays
Utilisateurs
% Utilisateurs
1. Tunisia 11 101 53,72 %
2. Germany 3 142 15,20 %
3. United States 1 220 5,90 %
4. Switzerland 845 4,09 %
5. Indonesia 819 3,96 %
6. France 667 3,23 %
7. Netherlands 278 1,35 %
8. China 241 1,17 %
9. India 221 1,07 %
10. Finland 213 1,03 %
Afficher le rapport complet
Ce rapport a été généré le 27/01/2022 à 10:27:01. - Actualiser le rapport
© 2022 Google | Accueil Google Analytics | Conditions d'utilisation | Règles de confidentialité | Envoyer un commentaire

سهرت الهيئة على تنظيم ملتقيات وتظاهرات على الصعيدين المحلي والدولي، أغلبهم عن بعد (15 ندوة عن بعد)، من أجل التعريف بالمزايا التفاضلية التي تتميز بها تونس عن بقية الدول المنافسة.

**مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار من 23 إلى 27 نوفمبر 2021 في فعاليات معرض صُنع في ليبيا**

**مشاركة الهيئة التونسية للاستثمار في المنتدى العربي الألماني يوم 5 أكتوبر 2021 ببرلين**

# مشاريع وانجازات الهيئة لسنة 2021

## تركيز المنصة الالكترونية للاستثمار

### تقديم عام للمشروع

تكريسا لمؤسسة " المخاطب الوحيد للمستثمر "التي تم إرساؤها بالهيئة وما يفترضه ذلك من توحيد للإجراءات والآجال والرفع من جودة ونوعية الخدمة المسداة من قبل الهياكل المعنية بالاستثمار لفائدة المستثمرين، أبرمت الدولة التونسية اتفاقية مساعدة فنية في جوان 2016 مع شركة مكر وسفت بهدف إنجاز منصة رقمية لخدمات الاستثمار. وكلفت الهيئة التونسية للاستثمار بقيادة هذا المشروع.

ويهدف المشروع أساسا إلى:

- تبسيط الإجراءات واختصار آجال إسداء الخدمات لفائدة المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية،
- كريس مبدأ الشفافية في علاقة الهياكل المعنية بالاستثمار مع المتعاملين معها،
- تمكين المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية من متابعة مسار معالجة ملفاتهم ومطالبهم عن بعد،
- تبادل الوثائق المتوفرة لدى الهياكل العمومية أو الصادرة عنها والمعلومات والمعطيات فيما بينها لمعالجة ملفات المستثمرين،
- التفاعل الحيني للهياكل المعنية بالاستثمار مع مطالب المستثمرين لتذليل الصعوبات التي تعترضهم،
- إرساء الترابط البيني بين نظم المعلومات لمختلف المتدخلين من خلال خدمات مندمجة للاختصار الآجال وتبسيط الإجراءات الإدارية المستوجبة للاستثمار،
- تحسين مناخ الاستثمار وتنافسية الوجهة التونسية.

وقد شرعت الهيئة في إنجاز هذا المشروع في أواخر سنة 2017 بالشراكة مع مؤسسة ناشئة ومؤسسة مختصة في تطوير البرمجيات لتتمكن من إطلاق الخدمة الرقمية للتصريح بالاستثمار وتلقي عرائض المستثمرين في غرة جانفي 2019 وليتم إطلاق المنصة الرقمية للاستثمار في 20 جوان 2019 والتي ضمت أساسا الخدمات الرقمية التالية:

- التصريح بالاستثمار،
- التكوين القانوني للشركات،
- إيداع مطالب الانتفاع بالحوافز المالية ومتابعتها،
- إيداع مطالب الحصول على الحوافز المسندة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية،
- إيداع مطالب الحصول على التراخيص ومتابعتها،
- تلقي عرائض المستثمرين ومعالجتها عن بعد.

وقد واصلت الهيئة خلال سنة 2020 تطوير الخدمات المذكورة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مختلف القطاعات الاقتصادية ومهما كان حجم الاستثمار.

## تقـــدم انجاز المشـروع على مستوى الهيئة التونسية للاستثمار:

- منذ إطلاقها لعموم المستثمرين في تاريخ 20 جوان 2019، تتيح المنصة الرقمية للاستثمار 6 خدمات للمستثمرين عبر واجهتها الأمامية (Front end) و تعمل الهيئة التونسية للاستثمار بالشراكة مع بقية المتدخلين العموميين على مواصلة تطوير الواجهة الخلفيةBack end CRM Dynamics ، إذ تقتضي الرقمنة الكاملة لبعض الخدمات على غرار التكوين القانوني للشركات تبادل للمعطيات بين المتدخلين في الخدمة المذكورة من خلال الترابط البيني بين أنظمتها المعلوماتية. وهو ما يطرح بعض الإشكاليات المرتبطة أساسا بمقاومة التغيير Résistance au changement وضعف التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية.

✓ **استكمال رقمنة الخدمات المتاحة للمستثمرين خلال سنة 2020 :**

| ع/ر | الخدمات | تطور الإنجاز | الهياكل المعنية بالخدمة | الصعوبات | الحلول المقترحة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | التصريح بالاستثمار | -خدمة مرقمنة بصفة كلية | -الهيئة التونسية للاستثمار<br>-وكالة النهوض بالصناعة والتجديد<br>-وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية<br>-الديوان الوطني للسياحة<br>-الإدارة العامة للتمويل بوزارة الفلاحة | طول وتشعب المعلومات المطلوبة صلب الإضبارة الوحيدة للتصريح بالاستثمار الواردة ضمن الأمر الحكومي 389 لسنة 2017 | مزيد تبسيط الإضبارة الوحيدة للتصريح بالاستثمار |

| ع/ر | الخدمات | تطور الإنجاز | الهياكل المعنية بالخدمة | الصعوبات | الحلول المقترحة |
|---|---|---|---|---|---|
| 2 | التكوين القانوني للشركات | -تم استكمال تطوير الخدمة<br>-مواصلة العمل على الربط البيني مع الإدارات العمومية المتدخلة | -الهيئة التونسية للاستثمار<br>- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد<br>-الإدارة العامة للمحاسبة العمومية<br>-الإدارة العامة للأداءات<br>-الإدارة العامة للتشريع الجبائي | -تمسك القباضة المالية بوثيقة التصريح بالوجود رغم استيعابها في الإضبارة الموحدة للتكوين القانوني للشركات الصادرة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017.<br>-غياب إضبارة خاصة بالشركات خفية الاسم.<br>-عدم اعتماد قباضة المالية النسخ المجردة والنسخ الضوئية للقوانين التأسيسية للشركات في عملية التكوين القانوني للشركات رغم الاعتراف بالحجية القانونية للوثائق المذكورة بمقتضى الفصل 14 من القانون عدد 47 لسنة 201 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار.<br>- عدم اعتماد الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص الدفع الإلكتروني. | -تطبيق وزارة المالية للتصنيفة التونسية للأنشطة الاقتصادية<br>-تطبيق الفصل 23 من قانون المالية لسنة 2020 المتعلق بالتسجيل الإلكتروني للعقود والقوانين التأسيسية للشركات<br>-إصدار الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 الذي يضم إضبارة موحدة لتكوين الشركات خفية الاسم.<br>-الربط البيني بين النظم المعلوماتية لمختلف المتدخلين من خلال خدمات مندمجة. |
| 3 | معالجة مطالب الحصول على المنح والحو افز | تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على الحوافز عن بعد.<br>- بالنظر لتشعب الخدمة التي تحتوي على أكثر من 36 خدمة متفرعة حتم ذلك تطوير "حاسب المنح" خارج منظومة | -لهيئة التونسية للاستثمار<br>-وكالة النهوض بالصناعة والتجديد<br>وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية<br>-الديوان الوطني للسياحة | - مواصلة العمل على رقمنة إجراءات هذه الخدمة والربط البيني مع الإدارات العمومية المتدخلة. | إن تركيز خدمة مندمجة للحوافز بين جميع المتدخلين يفترض:<br>– إصدار دليل إجراءات الاستثمار بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالاستثمار<br>– انخراط الهياكل المعنية بالاستثمار في المنصة الرقمية للاستثمار كما تم إقرار ذلك بالمجلس الأعلى للاستثمار في 20 جوان 2019. |

| ع/ر | الخدمات | تطور الإنجاز | الهياكل المعنية بالخدمة | الصعوبات | الحلول المقترحة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ميكروسوفت و العمل على دمجها بالمنظومة بصفة لاحقة | | | |
| 4 | معالجة مطالب الحصول على المنح والحوافز الخاصة بالمشاريع واللزمات ذات الأهمية الوطنية | تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على الحوافز عن بعد. | -الهيئة التونسية للاستثمار<br>-الصندوق التونسي للاستثمار<br>-الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص. | -العمل على الربط البيني مع الصندوق والهيئة العامة للشراكة | إن تركيز خدمة مندمجة لإقرار الحوافز وصرفها ومتابعتها بين الهيئة والصندوق من جهة و هيئة الشراكة من جهة أخرى يفترض:<br>– وضع أدلة إجراءات بين المتدخلين<br>– انخراط الهياكل المعنية بالمنصة الرقمية للاستثمار |
| 5 | معالجة مطالب الحصول على التراخيص | تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 لإيداع مطلب الحصول على التراخيص.<br>- العمل على رقمنة إجراءات المعالجة والربط البيني بين الإدارات | -الهيئة التونسية للاستثمار<br>-الهياكل العمومية المعنية بالتراخيص | - تعدد المتدخلين وتشعب الإجراءات والنصوص القانونية المنطبقة<br>-غياب القائمة السلبية للتراخيص | - رقمنة هذه الخدمة بصفة كاملة مشروط بـ:<br>• استكمال أشغال القائمة السلبية للأنشطة الاقتصادية وتبسيط الإجراءات ذات العلاقة<br>• التبادل الإلكتروني للوثائق الإدارية بين الهياكل العمومية المختصة. |
| 6 | معالجة عرائض المستثمرين | خدمة مرقمنة بصفة كلية | -الهيئة التونسية للإستثمار | - تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ جوان 2019 ويتم العمل على تحسينها بحسب the user experience | - |

✓ استكمال رقمنة الخدمات المتاحة للمستثمرين خلال سنة 2021

| ع/ر | الخدمات | تطور الإنجاز | الهياكل المعنية بالخدمة | الصعوبات | الحلول المقترحة |
|---|---|---|---|---|---|
| 7 | الحصول على المعرف الديواني | -خدمة مرقمنة للمستثمر والمكلف بدراسة الملف (Front-end et Back-end)<br>-العمل في القريب العاجل على إنجاز الترابط الكلي للخدمات بين التطبيقتين للهيئة والديوانة | • الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار<br>• المتدخلين: الوزارة المكلفة بالمالية<br>الإدارة العامة للديوانة | -عدم تطبيق الإدارة العامة للديوانة للتصنيفة التونسية للأنشطة الاقتصادية | عدم تطبيق الإدارة العامة للديوانة للتصنيفة التونسية للأنشطة الاقتصادية<br>- الربط البيني بين النظم المعلوماتية لمختلف المتدخلين من خلال خدمات مندمجة |
| 8 | الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي | -خدمة مرقمنة للمستثمر والمكلف بدراسة الملف (Front-end et Back-end)<br>-مواصلة العمل على الربط البيني مع الإدارات العمومية المتدخلة | • الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار<br>المتدخلين :صندوق الوطني للضمان الاجتماعي | | -الربط البيني بين النظم المعلوماتية لمختلف المتدخلين من خلال خدمات مندمجة. |
| 9 | دليل المستثمر التفاعلي | تم تطوير وإتاحة الخدمة عن بعد للمستثمرين منذ أول جانفي 2022 | - الهيئة التونسية للاستثمار | - مواصلة العمل على تطوير هذه الخدمة | |
| 10 | الربط البيني مع السجل الوطني | الربط البيني بين الهيئة والسجل في خدمة التصريح بالإستثمار لتبادل المعطيات | - الهيئة التونسية للاستثمار | -المعطيات المدرجة في قاعدة بيانات السجل ليست متاحة | |

| ع/ر | الخدمات | تطورالإنجاز | الهياكل المعنية بالخدمة | الصعوبات | الحلول المقترحة |
|---|---|---|---|---|---|
| | للمؤسسات في الواجهة المتاحة للمستثمر | واتاحة خدمتي حجز الاسم التجاري للشركة وتحديد المعطيات المتعلقة بالشركة المنتصبة للمستثمر<br>(Web services au niveau du Front) | -وكالة النهوض بالصناعة والتجديد | باللغة الفرسي والعربية على حد السواء | |

✓ **الخدمات الرقمية المزمع إتاحتها للمستثمرين في موفى شهر فيفري 2022:**

| | الخدمات | الأهداف المنتظرتحقيقها | الفئة المستهدفة | الهيكل المسؤول والهياكل المتدخلة في الإنجاز |
|---|---|---|---|---|
| 11 | إجراءات إيداع ومعالجة مطالب الحصول على بطاقة الإقامة | تمكين المستثمرين والإطارات الأجانب من خدمة الحصول على بطاقة الإقامة بالبلاد التونسية عن بعد | المستثمرين الأجانب والإطارات الأجنبية العاملة بمشاريع استثمارية بتونس | • الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار<br>• المتدخلين: وزارة الداخلية |
| 12 | الربط البيني مع السجل الوطني للمؤسسات في الواجهة المتاحة للمستثمر | الربط البيني بين الهيئة والسجل في خدمة التكوين القانوني للشركات لتبادل المعطيات واتاحة خدمة تحديد المعطيات المتعلقة بالشركة المنتصبة للمستثمر<br>(Web services au niveau du Front) | | • الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار<br>• المتدخلين: السجل الوطني للمؤسسات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد |

✓ **الخدمات الرقمية المزمع إتاحتها للمستثمرين في موفى 2022:**

| الخدمات | الأهداف المنتظر تحقيقها | الفئة المستهدفة | الهيكل المسؤول والهياكل المتدخلة في الإنجاز |
|---|---|---|---|
| شهادة الدخول في طور النشاط الفعلي (incitations) | تمكين المستثمر من خدمة طلب الدخول في طور النشاط الفعلي وتمكينه من متابعة حالة الملف | المستثمرين المحليين والأجانب | • الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار |
| استكمال تطوير خدمة طلب تحيين التصريح بالاستثمار والحصول على شهادة التحيين عن بعد | تمكين المستثمر من خدمة طلب الدخول في طور النشاط الفعلي وتمكينه من متابعة حالة الملف | المستثمرين المحليين والأجانب | • الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار |
| الربط البيني مع السجل الوطني للمؤسسات | الربط البيني بين الهيئة والسجل لتبادل المعطيات واتاحة خدمتي حجز الاسم التجاري للشركة وتحديد المستفيد النهائي. | المستثمرين المحليين والأجانب | • الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار<br>• المتدخلين: السجل الوطني للمؤسسات<br>• وكالة النهوض بالصناعة والتجديد |

✓ **الخدمات الرقمية المزمع إتاحتها للمستثمرين في موفى 2023:**

| الخدمات | الأهداف المنتظر تحقيقها | الفئة المستهدفة | الهيكل المسؤول والهياكل المتدخلة في الإنجاز |
|---|---|---|---|
| خدمة حجز المقاسم الصناعية | تمكين المستثمر من المعلومة حول المقاسم الصناعية المتاحة والتي تستجيب لحاجيات المشروع ومن إمكانية حجز المقسم المناسب. | المستثمرين المحليين والأجانب | • الهيكل: الهيئة التونسية للاستثمار<br>• المتدخلين: الوكالة العقارية الصناعية الأقطاب التكنولوجية |
| منصة تكوين عن بعد في الإستثمار Elearning | -إرساء منصة تكوين عن بعد في مجال تقنيات الاستثمار واستقطاب المستثمرين والإحاطة وتشريع الاستثمار. | الإطارات العاملة بالهياكل العمومية المعنية بالاستثمار<br>الشركاء من غرف صناعة وتجارة،<br>وأقطاب تكنولوجية باعثي المشاريع | • الهيئة التونسية للاستثمار<br>• منصات تكوين عالمية في المجال (دعم وتمويل من GIZ) |

✓ -تقدم مشروع تعميم المنصة الرقمية للاستثمار على هياكل الاستثمار القطاعية:

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى للاستثمار المنعقد بتاريخ 20 جوان 2019 والمتعلق بتعميم المنصة الرقمية على الهياكل المعنية بالاستثمار، كل في مجال اختصاصه، شرعت الهيئة في معاضدة الهياكل القطاعية المعنية فنيا على الاندماج بالمنظومة الرقمية للاستثمار بالنسبة للخدمات المتعلقة أساسا بالتصريح بالاستثمار، التكوين القانوني للشركات ومعالجة مطالب المنح والحوافز المالية.

وفي إطار تمويل أشغال التطوير المتعلقة بالمشروع المذكور، أبرمت الوزارة المكلفة بالاستثمار مع برنامج **TUNISIA JOBS** اتفاقية تمويل ومساعدة فنية، غير أن مستوى التقدم في الإنجاز يبقى متفاوت من هيكل إلى آخر:

وبالنظر إلى التزام بلادنا برقمنة إجراءات التكوين القانوني للمؤسسات لتحسين ترتيب تونس في تقرير الأعمال للبنك الدولي Doing Business، وهو التزام تتم متابعته بالأساس مع وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لتعلق مؤشر التقييم أساسا بالمؤسسات الصغرى و المتوسطة، فإنه يقترح:

- تسريع وتيرة الإنجاز على مستوى الهياكل المشمولة بالتعميم مع منح الأولوية لاستكمال رقمنه التكوين القانوني للمؤسسات على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
- اعتماد التعميم في مرحلة أولى على مراكز نموذجية بحساب 3 إدارات جهوية راجعة لكل وكالة قطاعية ويراعى في اختيار المراكز النموذجية معايير الجاهزية المادية والفنية (توفر معدات إعلامية ومختصين في الإعلامية لمتابعة الإنجاز)
- التسريع في إرساء خدمة التسجيل الإلكتروني للعقود التأسيسية للشركات في إطار تجربة نموذجية بين الإدارات العامة المختصة بالوزارة المكلّفة بالمالية، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد والهيئة التونسية للاستثمار بهدف تحسين ترتيب تونس بالتقييم المقبل للبنك الدولي (Doing Business)

# الباب الثالث:

# التصرف الإداري والمالي للهيئة

# الميزان الاجتماعي

## توزيع الأعوان

| الهيكل | الإدارة العامة | قطب السياسات والإصلاحات | قطب المنح والحو افز | قطب الإحاطة بالمستثمر | قطب المر اقبة والتقييم | قطب المساندة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الموظفون | 7 | 2 | 5 | 8 | 4 | 11 | 37 |
| النسبة | %19 | %5 | %14 | %22 | %11 | %30 | %100 |

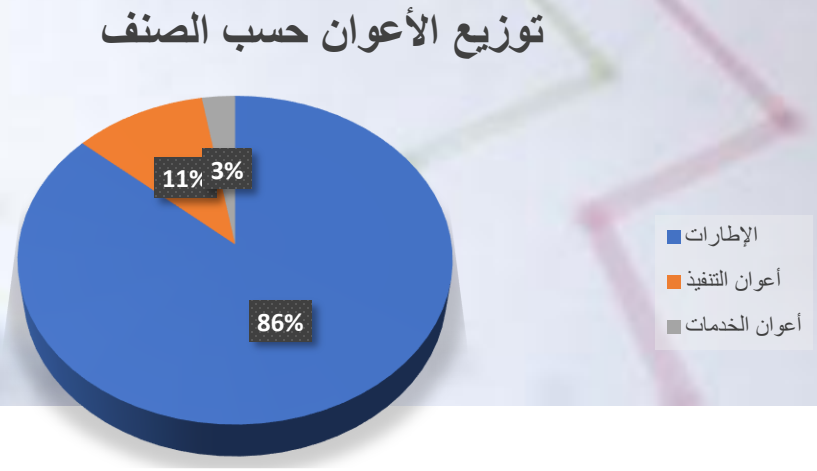

## التوزيع حسب المستويات العلمية

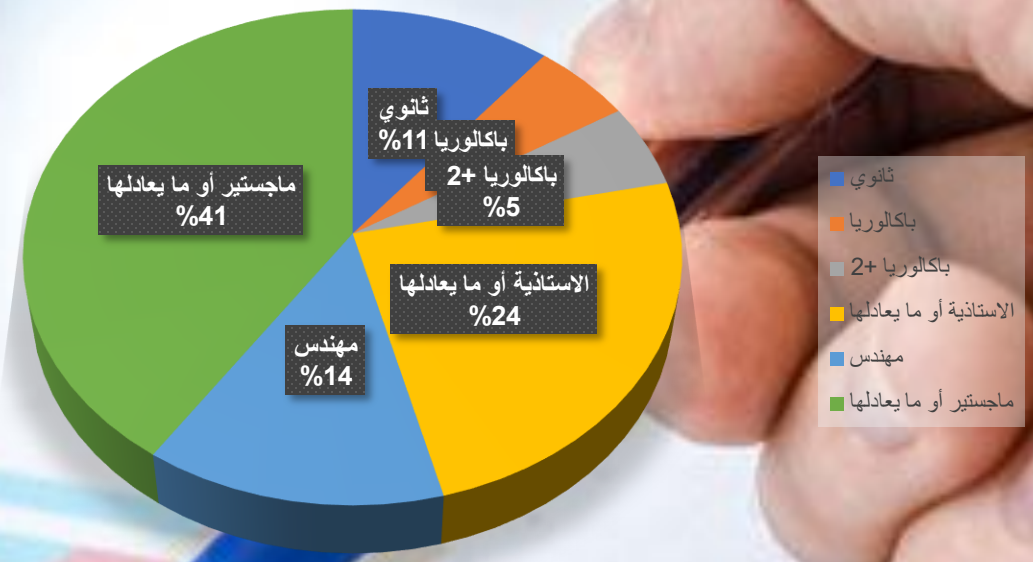


## التوزيع حسب الجنس

| النوع | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| الذكور | 19 | %51.35 |
| الإناث | 18 | %48.65 |
| المجموع | 37 | %100 |

## المؤشرات الأساسية

| مؤشر الانتدابات | مؤشر المغادرة | مؤشر الحراك |
|---|---|---|
| 10,8% | 8% | 19% |

# الباب الرابع:

# برنامج عمل الهيئة لسنة 2022

# برنامج عمل الهيئة لسنة 2022

يتضمن برنامج عمل الهيئة بعنوان سنة 2022 المحاور الأساسية التالية:

- تقييم مناخ الأعمال والاستثمار،
- إقتراح الخيارات الاستراتيجية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الإستثمار والأعمال على المجلس الأعلى للاستثمار بعد التشاور مع الهياكل الممثلة للقطاعين العام والخاص،
- إقتراح السياسات العمومية والبرامج الملائمة،
- متابعة إنجاز الإصلاحات المصادق عليها من المجلس الأعلى الإستثمار وإعداد تقارير تقييمية دورية حول سياسة الإستثمار،
- المساهمة في تنفيذ وإرساء الإصلاحات خاصة من خلال صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة وإبداء الرأي فيها،
- العمل على توحيد الإجراءات المتعلقة بإسناد الحوافز والمنح المنطبقة على مستوى الهياكل القطاعية المعنية بالاستثمار ومتابعة تطبيقها،
- العمل على إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع المؤسسات النظيرة بالخارج للاستشراف فرص الإستثمار الأجنبي بتونس ولتسهيل انتصاب المؤسسات التونسية بالخارج من خلال توفير المعلومة وتسهيل القيام بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بتكوين الشركات وإنجاز الإستثمار،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع الهياكل الوطنية المعنية بالاستثمار لتوحيد الإجراءات وتبادل المعطيات،
- معالجة عرائض المستثمرين والعمل على حل الإشكاليات بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية وتركيز قاعدة بيانات لتجميع العرائض الواردة ودراستها وإقتراح الحلول الملائمة ونشر الإخلالات و الإجراءات المتخذة في هذا الصدد صلب التقارير التقييمية للهيئة.
- تمثيل الدولة التونسية في الاجتماعات في التظاهرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاستثمار ومناخ الأعمال والتنافسية،
- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية حول مناخ وفرص الاستثمار في تونس.

الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية قصد حثها على الاستثمار بتونس

# ملحـــق

# عدد 1

# الهيئة في أرقام

بلغ عدد المشاريع المصرح بها إلى موفى سنة2021

25 مشروعا بحجم استثمار جملي يقدر بـ 1.6 مليون دينار

## الإحاطة بالمستثمرين

- تمت معالجة 122 عريضة واردة على الهيئة
- اسناد 51 طلبات للحصول على بطاقات إقامة

## المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

10 مشاريع :

- بحجم استثمار يقدر بـ 1202. مليون دينار
- 8577 موطن شغل

المشاريع المعروضة أمام المجلس الأعلى للاستثمار:

04 مشاريع :

- بحجم استثمار قدر بـ 199 مليون دينار
- 4250 موطن شغل
- مجموع منحة الإستثمار بـ 14 مليون دينار تمثل 7% من مجموع الاستثمارات

الهيئة والاتصال: بلغ عدد المتابعين لصفحات الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي أكثر من 68159 متابع

وقد بلغ عدد مستخدمي الموقع الالكتروني للهيئة في 2021 حوالي 20462 متصفح قاموا بزيارة 58485 ألف صفحة.

# ملحـــق

# عدد 2